



مضبطة الجلسة الثانية دور الانعقاد العادي الأول الفصل التشريعي الثاني

- الرقم : ٢
- التاريخ : ٥ ذي الحجة ١٤٢٧هـ
- ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦م
- ١٥ عقد مجلس الشورى جلسته الثانية من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني بقاعة الاجتماعات الكبرى بمقر المجلس الوطني بالقضيبية ، عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الإثنين الخامس من شهر ذي الحجة ١٤٢٧هـ الموافق للخامس والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠٠٦م ، وذلك برئاسة صاحب المعالي السيد علي ابن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى ، وحضور أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، وسعادة السيد عبدالجليل إبراهيم آل طريف الأمين العام لمجلس الشورى . هذا وقد مثل الحكومة :
- ٢٠ سعادة السيد عبدالحسين بن علي ميرزا وزير شؤون النفط والغاز .
- كما حضر الجلسة بعض ممثلي الجهات الرسمية وهم :
- من وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب :
- ٢٥ ١ . السيد أحمد عبدالمطلب المستشار القانوني للوزير .
- ٢ . السيد محمود رشيد محمد رئيس شؤون جلسات مجلس الشورى بالإتابة .
- ٣ . السيد علي عبدالله العرادي أخصائي شؤون جلسات .

• من مجلس المناقصات :

١ . السيد مال الله الحمادي المستشار القانوني .

كما حضرها الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس ،

- ٥ والسيد أحمد عبدالله الحردان الأمين العام المساعد للشئون الإدارية والمالية والمعلومات ،
والسيد إسماعيل إبراهيم أكبري مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام والمراسم ، والسيد
أحمد محمد يوسف مدير إدارة شؤون الجلسات ، كما حضرها عدد من رؤساء الأقسام
وموظفي الأمانة العامة ، ثم افتتح معالي الرئيس الجلسة :

١٠

الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم نفتح الجلسة الثانية من دور الانعقاد العادي الأول

من الفصل التشريعي الثاني ، ونبدأ بتلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين ، فقد اعتذر عن

حضور هذه الجلسة كل من الإخوة : خالد المسقطي والسيد حبيب مكي وسعود كانو

- ١٥ وفيصل فولاذ وخالد الشريف وهدى نونو ، وبهذا يكون النصاب القانوني لانعقاد
الجلسة متوافراً . نظراً لاعتذار الأخ الدكتور الشيخ علي آل خليفة عن حضور الجلسة
الأولى التي أدى فيها أعضاء المجلس اليمين الدستورية ؛ أطلب من العضو الكريم التوجه
إلى المنصة لأداء اليمين الدستورية قبل أن نبدأ أعمال الجلسة فليتفضل .

٢٠

العضو الدكتور الشيخ علي آل خليفة :

شكراً سيدي الرئيس ، "بسم الله الرحمن الرحيم ، أقسم بالله العظيم أن أكون

مخلصاً للوطن وللملك ، وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة ، وأن أذود عن حريات

الشعب ومصالحه وأمواله ، وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق " ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالتصديق على

مضبتي الجلستين السابقتين (الأولى ، والاستثنائية الأولى) ، فهل هناك ملاحظات

عليهما ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

- إذن تقر المضبطتان (الأولى ، والاستثنائية الأولى) كما وردتا إليكم . ومنتقل
الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بالرسائل الواردة ، فقد وصلتني برقية
من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى ، والمتضمنة تهنئة
جلالته لنا بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني .
فليتفضل الأخ عبدالجليل آل طريف الأمين العام للمجلس بقراءة هذه البرقية .

الأمين العام للمجلس :

- شكراً معالي الرئيس ، نص البرقية : " معالي الأخ علي بن صالح الصالح المحترم
رئيس مجلس الشورى . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يسرنا أن نبعث لكم بوافر
التحيات وأطيب التمنيات بموفور الصحة والعافية مقرونة بالتهنئة العميقة بمناسبة افتتاح
دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني لمجلسي الشورى والنواب ، متمنياً لكم
ولجميع زملائكم في المجلس الوطني التوفيق والسداد ، من أجل ترسيخ تجربتنا الديمقراطية
وخدمة مملكتنا العزيزة وتأكيد وحدتنا الوطنية . والله نسأل أن يوفقنا جميعاً في سبيل
رفاه شعبنا وسعادة مواطنينا ودمتم بحفظ الله سالمين . حمد بن عيسى آل خليفة ملك
مملكة البحرين ٢٨ ذو القعدة ١٤٢٧هـ — ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦م " ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً . كما وصلتني برقية واردة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان
آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر ، والمتضمنة تهنئة سموه بمناسبة تعييننا رئيساً لمجلس
الشورى ، وبمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني .
فليتفضل الأخ عبدالجليل آل طريف الأمين العام للمجلس بقراءة هذه البرقية .

الأمين العام للمجلس :

- شكراً معالي الرئيس ، نص البرقية : " معالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فإنه ليطيب لنا أن نعبر

لكم عن أطيب التهاني القلبية بمناسبة تعيينكم رئيساً لمجلس الشورى في هذه المرحلة من مراحل العمل الوطني ، وبما يؤكد ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة للاضطلاع بهذه المسئولية الهامة التي أنتم جديرون بها . كما يطيب لنا أن نعرب عن خالص التهاني وأطيب التمنيات لكم بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني لمجلسي الشورى والنواب . وإنما إذ نتطلع إلى مواصلة التعاون القائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لتحقيق المزيد من التقدم والنماء لبلدنا الحبيب في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى ، لندعو الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير وصلاح بلدنا العزيز وشعبنا الوفي . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء " ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية . وأطلب من الأخ جميل المتروك مقرر اللجنة التوجه إلى المنصة فليتكلم .

١٥

العضو جميل المتروك :

شكراً سيدي الرئيس ، بداية أطلب تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ؟

٢٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يثبت التقرير ومرفقاته في المضبطة .

(أولاً : تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون

- ٥ بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية :)

التاريخ : ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦ م

١٠ مقدمة :

- استلمت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية كتاب معالي رئيس مجلس الشورى رقم (٦ / ١٢ - ٢٠٠٦) المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ م والذي تم بموجبه تكليف اللجنة بدراسة ومناقشة مشروع قانون بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية المرافق للمرسوم الملكي رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٦ م، على أن تتم ١٥ دراسته وإبداء الملاحظات بشأنه بصفة مستعجلة وإعداد تقرير يتضمن رأي اللجنة بشأن مشروع القانون ليتم عرضه على المجلس في الجلسة القادمة بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠٦ م ، حيث إن عضوية المجلس الحالي تنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م .

٢٠ أولاً- إجراءات اللجنة :

لتنفيذ التكليف المذكور أعلاه قامت اللجنة بالإجراءات التالية :

- (١) عقدت اللجنة اجتماعها الثاني يوم الخميس الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦ م .
- ٢٥ (٢) اطلعت اللجنة ، أثناء دراستها، على الوثائق المتعلقة بمشروع القانون موضوع البحث والدراسة والتي اشتملت على مايلي :

- قرار مجلس النواب ومرفقاته بشأن مشروع القانون .
- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى .
- مشروع القانون المذكور والمذكرة الإيضاحية .

● شارك في اجتماع اللجنة المستشار السيد مال الله الحمادي عضو مجلس المناقصات والمشتريات الحكومية .

● كما شارك في الاجتماع من مجلس الشورى كل من :

- | | | |
|----|---------------------------------------|--------------------------------|
| ١٠ | المستشار القانوني لشئون المجلس . | ١ . د. عصام عبدالوهاب البرزنجي |
| | المستشار القانوني لشئون لجان المجلس . | ٢ . الأستاذ محسن حميد مرهون |
| | الأخصائي القانوني بالمجلس . | ٣ . الأستاذة ميادة مجيد معارج |
| | أخصائي إعلام بالمجلس . | ٤ . الأستاذ يوسف يعقوب مرهون |

● وتولى أمانة سر اللجنة الأستاذة فهيمة الزيرة .

ثانياً - رأي اللجنة:

تدارست اللجنة مشروع القانون حيث تبودلت بشأنه وجهات النظر من قبل أعضاء اللجنة ومن قبل المستشارين القانونيين ، وتم استعراض قرار مجلس النواب ورأي لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأنه ، واطلعت اللجنة كذلك على رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والذي جاء مؤكداً لسلامة المشروع من الناحيتين الدستورية والقانونية ؛ واقتنعت اللجنة في ضوء كل تلك المعطيات بأهمية التوصية بالموافقة على مشروع القانون ؛ وذلك لأن التعديل الذي تم إجراؤه على المادة التاسعة يحقق هدف الاستفادة من الخبرات العلمية والمهنية في الأجهزة الحكومية ، حيث يجيز ذلك التعديل إعادة تعيين ثلث أعضاء المجلس السابقين لمدة أخرى عند كل تشكيل جديد للمجلس ، وبحيث لا تتجاوز عضوية هؤلاء ست سنوات متتالية ، وهذا التعديل يهدف إلى توافر عنصر الخبرة في المجلس مع كل تشكيل جديد .

ثالثاً - اختيار مقرري الموضوع الأصلي والاحتياطي :

إعمالاً لنص المادة (٣٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، اتفقت اللجنة على اختيار كل من :

- ١ . الأستاذ جميل علي المتروك
- ٢ . الأستاذ جهاد حسن بوكمال
- ٥ مقررًا أصلياً .
- ٥ مقررًا احتياطياً .

رابعاً: توصية اللجنة :

في ضوء ما دار من مناقشات وما أبدى من آراء أثناء دراسة مشروع القانون ، فإن اللجنة توصي بما يلي :

- ١٠ - الموافقة على مشروع قانون رقم () لسنة () بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية المرافق للمرسوم الملكي رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٦ م .

مشروع القانون :

١٥ الديباجة :

نص الديباجة كما ورد من الحكومة :

نحن محمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين .

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية

٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٢ ،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

توصية اللجنة :

- الموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة، ولكن مع مراعاة حذف همزة القطع من

٢٥ كلمة (الإطلاع) .

نص المادة بعد التعديل :

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين .

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية

ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٢،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى :

نص المادة كما ورد من الحكومة :

١٠ يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات

والمشتريات الحكومية النص الآتي :

توصية اللجنة :

- الموافقة على مقدمة المادة كما وردت من الحكومة .

١٥

المادة (٩) :

نص المادة كما ورد من الحكومة :

تكون مدة العضوية في المجلس سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويجوز إعادة تعيين ثلث أعضاء

المجلس فقط لمدة أخرى بعد هذا التجديد بحيث لا تتجاوز كامل مدة عضوية هؤلاء ست

٢٠ سنوات متتالية ، وفي جميع الأحوال يجوز إعادة تعيين من انتهت عضويته بشرط مرور سنتين

على انتهائها.

توصية اللجنة :

- الموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

المادة الثانية :

نص المادة كما ورد من الحكومة :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

٥

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :

بتاريخ :

الموافق :

١٠

توصية اللجنة :

- الموافقة على نص المادة كما ورد من الحكومة .

والأمر معروض على المجلس المقرر لاتخاذ اللازم

١٥

خالد حسين المسقطي

جميل علي المتروك

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

(ثانياً : ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشروع قانون

بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات

٢٠

الحكومية :)

التاريخ : ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦ م

سعادة الأستاذ الفاضل / خالد حسين المسقطي

المحترم

٢٥

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الموضوع : مشروع قانون بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٦ م .

٥ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ م ، أرفق معالي رئيس المجلس ، ضمن كتابه رقم (١٢/٥ - ٢٠٠٦) ، نسخة من مشروع قانون بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٦ م وذلك بصفة مستعجلة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، وذلك لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

١٠ وبتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦ م ، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها الأول من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني ، حيث اطلعت على مشروع القانون المذكور ومذكرته الإيضاحية ، وقرار مجلس النواب بشأنه ، وتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فيه ، وذلك بحضور المستشارين والاختصاصيين القانونيين بالمجلس .

وانتهت اللجنة إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ وأحكام الدستور .

٢٠ رأي اللجنة :

ترى اللجنة سلامة المشروع بقانون بشأن تعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٦ م ؛ من الناحيتين الدستورية والقانونية .

٢٥

محمد هادي الحلواجي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

(انتهى التقرير ومرفقاته)

الرئيس :

سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة لمشروع القانون . هل هناك ملاحظات على هذا المشروع ؟

(لا توجد ملاحظات)

٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

١٠

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون من حيث المبدأ . و تنتقل الآن إلى مناقشة مواد مادة مادة ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

١٥

العضو جميل المتروك :

الديباجة : توصي اللجنة بالموافقة على الديباجة كما وردت من الحكومة مع مراعاة حذف همزة القطع من كلمة " الإطلاع " .

٢٠

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على الديباجة ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على الديباجة ؟

(أغلبية موافقة)

٣٠

الرئيس :

إذن تقر الديباجة . و تنتقل إلى المادة الأولى ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو جميل المتروك :

المادة الأولى : توصي اللجنة بالموافقة على مقدمة المادة كما وردت من الحكومة .

٥ **الرئيس :**

هل هناك ملاحظات على مقدمة هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٠ **الرئيس :**

هل يوافق المجلس على مقدمة هذه المادة ؟

(أغلبية موافقة)

١٥ **الرئيس :**

إذن تقرر مقدمة هذه المادة . و تنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو جميل المتروك :

٢٠ المادة ٩ : توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

٢٥ (لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

٣٠ (أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة . و تنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو جميل المتروك :

المادة الثانية : توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟ تفضل الأخ راشد السبت .

العضو راشد السبت :

شكراً سيدي الرئيس ، لدي تساؤل حول هذه المادة ، حيث إن المادة ٦٧ من القانون الأصلي تنص على : " على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريد الرسمية " ، بينما نصت هذه المادة بعد التعديل في هذا المشروع على : " على الوزراء - كل فيما يخصه - ... " ، فتساؤلي هنا : هل هذه العبارة صحيحة أم هناك خطأ مطبعي في العبارة ؟ فأرجو التوضيح من الأخ مقرر اللجنة أو من الأخ المستشار القانوني للمجلس ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو جميل المتروك :

شكراً سيدي الرئيس ، هناك عدة نصوص بالنسبة لموافقة مجلس الوزراء على مشروعات القوانين ، فهناك قوانين تنفذ بعد نشر القانون مباشرة وبعضها بعد أشهر ، فلا يوجد وقت محدد لتنفيذ أي قانون ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ المستشار القانوني للمجلس .

المستشار القانوني للمجلس :

شكرًا سيدي الرئيس ، في الحقيقة هذا مشروع قانون بتعديل قانون نافذ ، وورد بهذه الصيغة ، وهذه قضية إجرائية ولا علاقة لها بالقانون السابق ، وقد وردت في هذا المشروع تعديلات وجاءت المادة الثانية الإجرائية بهذا النص ، ولا أعتقد أن في ذلك شيئًا حتى لو كانت هناك مفارقة مع المادة الإجرائية في القانون الأصلي ،
وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

١٠

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على المادة الثانية ؟

١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة مواد مشروع القانون ، فهل يوافق المجلس عليه في مجموعه ؟

٢٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون في مجموعه . بما أننا أمام إجراءات قانونية فيجب أن تستكمل ، ويقول لي الأخ المستشار القانوني للمجلس إن الموافقة النهائية على مشروع القانون يجب أن تتم بعد أربعة أيام ، ويمكن أن تتم بعد مضي ساعة إذا قرر المجلس ذلك . ولكن لا أعتقد أن الجلسة ستطول أكثر من ساعة ؛ لذا يجب أن يتم أخذ رأيكم مناداة بالاسم لأخذ الرأي النهائي على مشروع القانون الآن ، الأخ المستشار القانوني للمجلس هل هذا الإجراء صحيح ؟

المستشار القانوني للمجلس (مجيباً) :

نعم سيدي الرئيس .

الرئيس :

- ٥ إذن سيؤخذ رأيكم مناداة بالاسم لأخذ الرأي النهائي على مشروع القانون الآن . وأطلب من الأخ الأمين العام للمجلس تلاوة أسماء الأعضاء فليفضل .

(وهنا قام الأمين العام للمجلس بتلاوة أسماء الأعضاء لأخذ الرأي النهائي

على مشروع القانون)

١٠

العضو إبراهيم بشمي :

موافق .

العضو أحمد بهزاد :

١٥

موافق .

العضو الدكتورة بهية الجشي :

موافقة .

٢٠

العضو جمال فخرو :

موافق .

العضو جميل المتروك :

موافق .

٢٥

العضو جهاد بوكمال :

موافق .

العضو الدكتور حمد السليطي :

موافق .

العضو حمد النعيمي :

موافق .

٥

العضو الدكتور الشيخ خالد آل خليفة :

موافق .

١٠

العضو خالد المؤيد :

موافق .

العضو دلال الزايد :

موافقة .

١٥

العضو راشد السبت :

موافق .

العضو رباب العريض :

موافقة .

٢٠

العضو سميرة رجب :

موافقة .

٢٥

العضو السيد ضياء الموسوي :

موافق .

العضو صادق الشهابي :

موافق .

العضو الدكتورة عائشة المبارك :

موافقة .

العضو عبدالرحمن جواهري :

موافق .

٥

العضو عبدالرحمن عبدالسلام :

موافق .

١٠

العضو عبدالرحمن الغتم :

موافق .

العضو عبدالرحمن جمشير :

موافق .

١٥

العضو عبدالله العالي :

موافق .

العضو عصام جناحي :

موافق .

٢٠

العضو علي العصفور :

موافق .

٢٥

العضو الدكتور الشيخ علي آل خليفة :

موافق .

العضو الدكتورة فوزية الصالح :

موافقة .

العضو فؤاد الحاجبي :

موافق .

العضو محمد حسن باقر :

موافق .

٥

العضو محمد هادي الحلواجي :

موافق .

١٠

العضو منيرة بن هندي :

موافقة .

العضو الدكتور ناصر المبارك :

موافق .

١٥

العضو وداد الفاضل :

موافقة .

الرئيس علي بن صالح الصالح :

٢٠ موافق . إذن الأغلبية موافقة ، والآآن هل يوافق المجلس على مشروع القانون

بصفة نهائية ؟

(أغلبية موافقة)

٢٥

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون بصفة نهائية . تفضل سعادة الأخ عبدالحسين بن علي

ميرزا وزير شئون النفط والغاز .

وزير شئون النفط والغاز :

٣٠ شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، صاحب المعالي الرئيس الموقر ،

أصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى المحترمين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بداية يسعدني أن أتقدم بخالص التهئة القلبية إلى معاليكم وأصحاب السعادة أعضاء المجلس على نيلكم الثقة الملكية السامية من لدن صاحب الجلالة الملك المفدى - حفظه الله ورعاه - لعضوية هذا المجلس الموقر . وأود أن أتقدم إلى معاليكم وإلى السادة رئيس وأعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمجلس الموقر بجزيل الشكر والتقدير على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة لمناقشة مشروع قانون بتعديل المادة ٩ من ٥ المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢م بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية ، والتي تتعلق بمدة عضوية مجلس المناقصات . كما أود أن أعبر عن بالغ شكري وامتناني لموافقة المجلس الموقر على مشروع التعديل المقترح ، والذي بموجبه يجوز الإبقاء على ثلث أعضاء المجلس في تشكيلة المجلس المتعاقبة بحيث لا تتجاوز كامل مدة عضوية هؤلاء ست سنوات متتالية بدلاً من أربع سنوات متتالية كما كان في القانون الأصلي . ١٠ وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعديل سوف يحقق الاستفادة من الخبرة المتراكمة ومن خلال التجربة الثرية لأعضاء المجلس التي اكتسبها من خلال الممارسة العملية على مدى السنوات الأربع المنصرمة منذ إنشاء المجلس ، والتي سوف يفتقدها المجلس إذا تم استبدال كامل الأعضاء الحاليين بأعضاء جدد مع انتهاء عضوية المجلس في نهاية الشهر الحالي . ولا يخفى على المجلس الموقر أهمية هذه الخبرة في تيسير وتعزيز فعاليات عمل ١٥ مجلس المناقصات ، فشكراً لكم جميعاً على تجاوبكم الإيجابي مع هذا الموضوع . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد لمعاليكم حرصي الشخصي على التعاون التام والمثمر مع مجلسكم الموقر في كل ما يساهم في خدمة وطننا العزيز ويحقق مصلحة المواطنين ، متمنياً لكم جميعاً دوام التوفيق والسداد وتحقيق كل ما تصبون إليه ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة جميع بنود جدول أعمال جلسة هذا اليوم . وفي الختام يطيب لي أن أهني القيادة الحكيمة وعلى رأسها صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو رئيس مجلس الوزراء الموقر وصاحب السمو ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين بمناسبة قدوم عيد الأضحى المبارك ورأس ٢٥

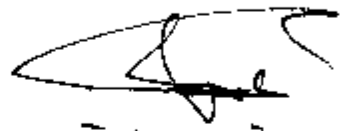
السنة الميلادية ، وكذلك أهنئ جميع أعضاء المجلس الكرم وشعب البحرين الكريم بهذه المناسبة ، أعادها الله سبحانه وتعالى عليكم بالخير والصحة والبركات ، وكل عام وأنتم بخير . شكراً لكم جميعاً ، وأرفع الجلسة .

٥

(رفعت الجلسة عند الساعة ١٠.٠٠ صباحاً)

١٠

علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى


ميدالجيل إبراهيم آل طريف
الأمين العام لمجلس الشورى

١٥

(انتهت المضبطة)